اقتصاد

ليبيا: قرارات اقتصادية لامتصاص الاحتجاجات

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

اتخذت حكومة الوفاق الوطني حزمة من القرارات الاقتصادية، بهدف التخفيف من معاناة المواطنين كصرف علاوة الأبناء والزوجة وتشغيل وتدريب الشباب العاطلين. ويأتي ذلك في محاولة لامتصاص الاحتجاجات الشعبية الأخيرة على خلفية تدهور الأوضاع المعيشية في مناطق عدة والمطالبة بتوفير وتحسين الخدمات الأساسية ومكافحة الفساد.

وقالت مصادر من مصرف ليبيا المركزي لـ«العربي الجديد» إن هذه القرارات اتخذت رغم أن موازنة 2020 تقشفية بسبب قفل الحقول والموانئ النفطية، ولا توجد تغطية مالية لصرف علاوة الزوجة والأبناء أو صرف مبالغ مالية لبند الرواتب والأجور. ووفق مراقبين، فإن الحكومة تأخرت كثيرًا في قراراتها الاقتصادية، إلا أنها مطلوبة للحد من تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين.

وقال الخبير الاقتصادي، نور الحبارات، لـ«العربي الجديد»: القرارات ستصطدم بسوء الأوضاع الاقتصادية والمالية جراء شُح الموارد المالية في ظل توقف تصدير النفط والانقسام السياسي والمؤسسي الذي يعتبر اليوم العائق الأكبر أمام أي إصلاح.

وأوضح أن الإجراءات اتخذت دون التنسيق مع المصرف المركزي الذي سيمول الميزانية (الترتيبات المالية المعتمدة 2020) والمقدرة بـ38,5 مليار دينار وذلك بعد الهبوط الحاد في الإيرادات النفطية التي لم تتجاوز حصيلتها حتى يوليو/تموز الماضي 3,346 مليارات دينار فقط.

ولفت المحلل المالي، سليمان محمد، في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى أن صرف علاوة الأبناء والزوجة وتشغيل الشباب معالجات مهمة يحتاجها الاقتصاد الوطني منذ سنوات وهي خطوة في الاتجاه الصحيح.

وحسب محمد فإن معدلات البطالة مرتفعة بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار وتردي الأوضاع المعيشية مع جائحة كورونا، والمواطن يحتاج إلى جملة من القرارات الاقتصادية لتحسين دخله.

ومن جانبه، أكد المحلل الاقتصادي، أبو بكر الهادي، لـ«العربي الجديد» أن الحكومة اتخذت سيلا من القرارات دون جدوى اقتصادية مع وجود شكوك لعدم توفير الأموال المطلوبة للإنفاق فضلا عن وجود تضخم في الكادر الوظيفي للعاملين في القطاع الحكومي بـ1,85 مليون موظف. وطالب أستاذ الاقتصاد بجامعة مصراتة، مختار الجديد، بضرورة الشفافية والإفصاح المالي، في ظل استشراء الفساد بكافة قطاعات الدولة.

ويقدر إجمالي العجز في الميزانية لهذا العام بـ26,7 مليار دينار (الدولار = 1,4 دينار)، وتعاني العاصمة الليبية من انقطاع مستمر للتيار الكهربائي يصل إلى 20 ساعة يوميًا بالإضافة إلى تردي الخدمات العامة والصحية.

وقال عضو مجلس شركة الكهرباء، وئام العبدلي، لـ«العربي الجديد» إن هناك عجزا في الشبكة يصل إلى 45% مما تسبب في زيادة الأحمال وخروج وحدات كهربائية عن الخدمة بالمنطقة الجنوبية والغربية عددا من المرات.

وكشفت المؤسسة الوطنية للنفط، وصول مجموع خسائر الفرص البيعية نتيجة إقفالات الموانئ والمنشآت النفطية إلى تسعة مليارات دولار، حتى 27 أغسطس/ آب الماضي، وذلك منذ بدء الإغلاقات في يناير/ كانون الثاني الماضي.

(Getty)

تراجع الطلب على الوقود في الهند

تراجع الطلب على الوقود في الهند 15,6 بالمائة في شهر أغسطس/آب الماضي، مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي. وأظهرت بيانات صادرة عن خلية التخطيط والتحليل البترولي بوزارة النفط أن إجمالي استهلاك الوقود، وهو مؤشر على الطلب على النفط، بلغ 14,39 مليون طن. وكانت مبيعات البنزين أقل 7,5 بالمائة، مقارنة بها قبل عام، وبلغت 2,38 مليون طن. وحسب بيانات وزارة النفط الهندية، انخفضت مبيعات غاز الطهو، أو غاز البترول المسال، 5,1 بالمائة إلى 2,28 مليون طن، في حين نزلت مبيعات النفتا 6,6 بالمائة إلى 1,07 مليون طن. وزاد استخدام زيت الوقود 0,4 بالمائة في شهر أغسطس/ آب الماضي.

لقطات

آفاق ضبابية للاقتصاد السعودي

قال أحمد الخليفي، محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي)، أمس، إن الضبابية ما زالت تكتنف آفاق اقتصاد البلاد هذا العام، مع سعي الدولة المصدرة للنفط للتصدي لتداعيات أسعار الخام المنخفضة وجائحة فيروس كورونا.

وأضاف الخليفي متحدثا في مناسبة افتراضية لـ«يورومني»، إنه واثق في الاستقرار المالي للبلاد، وأكد مجددا التزام المملكة بمواصلة ربط الريال بالدولار. وقال «بالنسبة لنا، وفي وضعنا، أثر خفض إنتاج النفط وتداعيات الفيروس على توقعات النمو». وأضاف «آفاق 2020 ما زالت ضبابية».

معرض افتراضي لشركات سورية

ينطلق معرض افتراضي للشركات السورية الصغيرة والمتوسطة، الناشطة في مجال صناعة الألبسة والأحذية النسائية في تركيا، بين يومي 12و15 سبتمبر/ أيلول الجاري. ويتعاون على تنظيم المعرض وقف «تطوير الإنسان» التركي، وشركة «Endeless Fairs» للمعارض الافتراضية، بهدف إتاحة الفرصة أمام نحو 50 شركة سورية صغيرة ومتوسطة، للانفتاح على السوقين التركي والعالمي. وأفاد بيان صادر عن «Endeless Fairs»، بأن المعرض يعد الأول من نوعه للشركات السورية الصغيرة والمتوسطة في مجال صناعة الألبسة والأحذية النسائية في تركيا.

المغرب: مطالب بتعويضات للعاطلين

طالب رجال الأعمال بالمغرب، أمس، بإعطاء العاطلين الذين فقدوا أعمالهم بسبب تداعيات الفيروس تعويضا لمدة ستة أشهر، وذلك في سياق مخاوف من اتساع دائرة المتضررين. واعتبر المهدي التازي، نائب رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، خلال مؤتمر صحافي عقد أمس، بالدار البيضاء، أنه يفترض بالحكومة الانخراط في هذا الاتجاه رغم الإكراهات المالية التي تعرفها. يأتي هذا المطلب بعد توقف التعويضات التي كانت توفرها الدولة لفاقدي العمل، حيث كانت قد صرفت لهم عبر صندوق مكافحة الجائحة الذي أحدثته في مارس/ آذار 215 دولارا في الشهر على مدى ثلاثة أشه.

العالم في أزمة... ترامب وكورونا

مصطفى عبدالسلام

بات العالم فوق صفيح ساخن، وقابعاً على برميل بارود يمكن أن ينفجر في أي لحظة، لا أحد يعرف متى سيهدأ هذا الوضع الملتهب، وبالتالي يلتقط الجميع أنفاسه، ولو لبعض الوقت، الكل بات في حالة قلق شديد، والعالم بات في أزمة حقيقية، الدول والأفراد، كل الملفات باتت مفتوحة، لا حسم في أي ملف شائك، وباتت السيناريوهات المطروحة قليلة الإبداع ولا تتواكب مع سرعة الأحداث وكارثيتها، حتى توقعات المؤسسات المالية الدولية وبنوك الاستثمار تتغير من وقت لآخر ويتم تعديلها خلال أوقات قصيرة، بل إن بعض المؤسسات الكبرى باتت غير قادرة على التنبؤ أصلاً.

عالمياً، نجد أن وباء كورونا لا يزال يهدد الجميع إلى حين العثور على لقاح، ومع الوباء يستمر نزيف الاقتصاد وشل أنشطة كالطيران والسياحة والإنتاج وخلق فرص عمل، كما تواصل الحكومات العربية الضغط على المواطن لتعويض النقص في الإيرادات العامة. ولا أحد يعرف مسار نتائج الانتخابات الأميركية، هل سيفوز ترامب، أم بايدن.

عربياً، لا أحد يعرف مستقبل المنطقة في ظل زيادة المخاطر، فهناك أزمة مالية خانقة في منطقة الخليج تدفعها سريعاً نحو تسييل أصولها الخارجية والسحب من الاحتياطيات وطرد العمالة الوافدة، وهناك تطبيع متسارع بين الإمارات ودولة الاحتلال سيعيد رسم خريطة المنطقة، وسيربط الاقتصاد الخليجي بالإسرائيلي.

وهناك وضع اقتصادي صعب في معظم الدول العربية، وفي المقدمة مصر والجزائر والأردن والعراق والسودان والمغرب وتونس، واستمرار تهاوي أسعار النفط سيدفع بعض الاقتصاديات إلى مرحلة الخطر والوقع في شراك صندوق النقد كما هو الحال مع الجزائر والعراق.

والحروب الأهلية تقضي على ما تبقى من مقومات اقتصاد كما هو الحال في ليبيا وسورية واليمن، ولا يوجد أفق لطي ملف الحرب اليمنية، والسودان مقبل على وضع اقتصادي صعب قد يجره إلى صندوق النقد، والخضوع لابتزازاته وشروطه القاسية ومنها تعويم العملة وزيادة الأسعار والضرائب بمعدلات قياسية، وإلغاء الدعم.

أما الوضع في لبنان فمقبل على كارثة إنسانية قبل أن تكون مالية واقتصادية، فهناك طفرات متوقعة في أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل ومؤشرات التضخم مع إصرار النظام الحاكم في البلاد على الاستمرار في مستنقع الفساد. الوضع العربي كله لا يبشّر بخير، وكذلك العالمي طالما بقي ترامب وكورونا والحروب الأهلية ونهب الحكام لثروات شعوبهم الذي يتواصل على الرغم من الظروف القاسية التي تمر بها الشعوب والتي لم تعد قادرة على تلبية أدنى متطلبات العيش.

مصر: «الإدارية العليا» تجرّم إضراب الموظفين

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أيّدت المحكمة الإدارية العليا المصرية فصل ثلاثة من العاملين بالهيئة القومية للبريد المصري، من الخدمة، استناداً إلى إضرابهم عن العمل عام 2014. وقالت المحكمة في حيثيات الحكم: إن «إضراب الموظفين العموميين أمر لا يتفق مع نظام المرافق العامة لأنه يهدم العديد من المبادئ التي يقوم عليها القانون العام ونظام الوظيفة العامة المنبثقة عن القانون الإداري».

وأضافت المحكمة في حكمها الذي صدر منذ أيام أن «كثيراً من رجال الفقه القانوني يرفضون تصنيف الإضراب عن العمل باعتباره حقاً دولياً. وإن الإضراب على المستوى الدولي هو وليد الثورة الصناعية وما ترتب عليها من زيادة عدد العمال وتكتلهم في القطاع الخاص للذود عن مصالحهم المهنية في عقد العمل التبعي ضد أصحاب الأعمال».

واستفاضت المحكمة «على الرغم من أن حق الإضراب مستمد من المواثيق الدولية إلا أنه لم يحظ على المستوى الدولي بذات الاهتمام الذي حظي به غيره من الحقوق، إذ لا توجد اتفاقية دولية صادرة عن منظمة العمل الدولية تخص الحق في الإضراب في المرافق العامة، ولم تتضمن كل من الاتفاقية الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية رقم 87 لسنة 1948 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، والاتفاقية الدولية رقم 98 لسنة 1949 بشأن حق التنظيم والمفاوضات الجماعية في نطاق القانون الخاص نصاً صريحاً يتعلّق بالحق في الإضراب سوى ما قررته لجنة الحريات النقابية التابعة لتلك المنظمة في ربط الإضراب بالعمل النقابي ولكن بقيود».

حكم جاء بمثابة صدمة جديدة في الأوساط العمالية والحقوقية المصرية، إذ جرّم حق الموظفين في الإضراب والتظاهر، واتفق مع قرارات فصلهم عن العمل. وفي هذا السياق، أكد مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف (منظمة مجتمع مدني مصرية) أن الحق في الإضراب لجميع العاملين يكفله الدستور المصري وترعاه المواثيق الدولية التي وقعت عليها مصر، إذ إنه يذكر في الوقت نفسه بأحكام قضائية سابقة صدرت عن المحكمة ذاتها، ومن بينها الحكم الذي أصدرته في الطعن 19485 – 59 ق ع وأجاز الإضراب بجميع أنواعه لجميع العمال والموظفين، باعتباره حقًا دستوريًا، ولا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

مال وناس

الحكومة الأردنية تحارب الفقر بالخدمة العسكرية الإجبارية

كشفت الحكومة الأردنية عن اعتزامها إعادة الخدمة العسكرية الإجبارية للمواطنين بهدف تدريبهم على سوق العمل للمساهمة في حل أزمة البطالة والحد من الفقر

عمان ـ **زيد الدبيسية**

ترمي الحكومة الأردنية بكامل ثقلها للتصدي للفقر الذي تشهد معدلاته ارتفاعاً غير مسبوق خلال السنوات القليلة الماضية، وتسارع هذا العام بسبب التداعيات السلبية لجائحة كورونا وما نتج عنها من فقدان عشرات الآلاف الأردنيين لوظائفهم وأعمالهم الخاصة. وفي هذا السياق كشفت الحكومة عن اعتزامها إعادة الخدمة العسكرية الإجبارية للمواطنين بهدف تدريبهم على سوق العمل للمساهمة في حل أزمة البطالة والحد من الفقر.

وقالت دائرة الإحصاءات العامة الحكومية، اول من أمس، إن معدل البطالة في الأردن بلغ 23% خلال الربع الثاني من عام 2020، بارتفاع مقداره 3,8 نقاط مئوية عن الربع الثاني من عام 2019، الذي كان يبلغ 19,2%.

وما زاد المخاوف لدى الحكومة بحسب مراقبين أن مؤسسات عالمية، وعلى رأسها البنك الدولي، تقدر أن تتجاوز نسبة الفقر في الأردن هذا العام 27% فيما يقدرها خبير محلي بحوالي 57% ويرجح أن تقفز البطالة إلى أكثر من 25% وخاصة مع عودة الآف الأردنيين العاملين في الخارج، لا سيما في دول الخليج العربي.

وقد بدا على رئيس الوزراء، عمر الرزاز، المخاوف التي تساور حكومته من ارتفاع نسبة الفقر في الأردن وخاصة مع عدم اتضاح الرؤيا حيال أزمة كورونا.

وقال الرزاز الأحد الماضي في كلمته الأسبوعية المصورة إلى الأردنيين: «سنستمر في جهودنا وبرامجنا الرامية لتحفيز القطاع الخاص وجذب الاستثمار خاصة في القطاعات الواعدة مثل الصناعات الدوائية والغذائية». وأضاف أن الحكومة وفي إطار سعيها لمواجهة تحديات الفقر والبطالة والاستثمار في قدرات الشباب ستعمل على إعادة تدريجية لخدمة العلم العسكرية (الخدمة العسكرية الإجبارية) بشكل وقالب جديد. الحكومة أوقفت العمل بخدمة العلم العسكرية حيث كان يلزم كل أردني بالخدمة العسكرية في القوات المسلحة لمدة عامين، وتتجه الحكومة لإعادة النظر بها وتطبيقها على فئات عمرية محددة لتدريبهم لسوق العمل من قبل القوات المسلحة. تصريحات الرزاز أثارت جدلا واسعا في الشارع والأوساط الاقتصادية رغم حديثه عن أهم المشكلات التي يعاني منها الأردن وهما الفقر والبطالة.

وقال نائب رئيس غرفة صناعة عمان السابق، موسى الساكت، إن معالجة الفقر والبطالة لا تكون إلا من خلال النمو الاقتصادي وتحفيز القطاعات الاقتصادية الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات وغيرها.

وأضاف لـ«العربي الجديد» أن مشكلتي الفقر والبطالة تفاقمتا بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية وزادت الأمور صعوبة بسبب وباء كورونا، وبالتالي فإن التصدي لهما يحتاج إلى إجراءات غير تقليدية، وذلك بالتركيز على تطوير وتنمية القطاعات ذات القيمة المضافة العالية للاقتصاد واستقطاب الاستثمارات والمساعدات القائمة منها على التوسع وتطوير أعمالها.

وقال إن القطاع الصناعي الذي يعتبر من الروافد الأساسية للاقتصاد الأردني يعاني حتى قبل أزمة كورونا، ويتوجب العمل على معالجة المشكلات التي تعاني منها مختلف القطاعات بما يمكنها من توفير مزيد من فرص العمل وتحريك باقي الأنشطة.

وقدرت الحكومة نسبة الفقر في الأردن العام الماضي بحوالي 15,7% لكنها لم تعلنها رسمياً بعد أن شكك خبراء في صحتها وعدم دقة الدراسة التي أجريت من قبل دائرة الإحصاءات العامة الرسمية.

وكان الخبير في الدراسات الاجتماعية، حسين الخزّاعي، قد قال إن المؤشرات الرقمية تؤكد أن نسبة الفقر في الأردن أعلى بكثير من المستويات المعلنة من قبل الحكومة وهي تتجاوز 57%.

وكان الأردن قد شهد في الثلاث سنوات الماضية احتجاجات غير مسبوقة بسبب ارتفاع الضرائب والأسعار وتفاقم مشكلتي الفقر والبطالة، كما نظم عاطلون اعتصامات متوالية للضغط على الحكومة لتشغيلهم.

وقال الخبير الاقتصادي، منير حمارنة، لـ«العربي الجديد» إن الفقر والبطالة من أخطر المشكلات التي تواجه الأردن مع تراجع قدرة الاقتصاد على توفير فرص العمل وتخفيض التوظيف في القطاع العام.

وأضاف أن التصدي لهاتين المشكلتين يتطلب تحفيز النمو الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات وتشجيع رأس المال المحلي للاستفادة من الفرص المتاحة وضرورة توجيه المدخرات الوطنية الكبيرة المودعة في البنوك لتوظيفها باستثمارات مولدة لفرص العمل وذات مردود ايجابي على الاقتصاد والمالية العامة للدولة. وفي المقابل، أكد رئيس المرصد العمالي الأردني، أحمد عوض، لـ«العربي الجديد»، أن إعادة الخدمة العسكرية الإجبارية مهمة مع ضرورة ربط عمليات التدريب للمستهدفين بسوق العمل ودراسة احتياجاته حتى يتم تحفيز الشباب للعمل في القطاعات المشغلة للأيدي العاملة كقطاعات الزراعة والإنشاءات وغيرها.

وأكد ضرورة العمل أيضاً بتشاركية مع القطاع الخاص وبيوت الخبرة في مجال العمل لضمان نجاح المبادرات التي تطرح لمحاربة الفقر والبطالة.

قدرت الحكومة نسبة الفقر بحوالي 15,7% (أحمد غرابلي/ فرانس برس)

23%

قالت دائرة الإحصاءات العامة الحكومية، اول من امس، إن معدل البطالة في الأردن بلغ 23% خلال الربع الثاني من عام 2020، بارتفاع مقداره 3,8 نقاط مئوية عن الربع الثاني من عام 2019، الذي كان يبلغ 19,2%.

استثمارات

نقل ملكية عقارات كويتيين في عمان

الكويت ـ **احمد الزعبي**

يسعى الكويتيون الذين يمتلكون عقارات سكنية في بعض مناطق سلطنة عمان إلى نقل ملكيتها إلى مواطنين عمانيين خلال 70 يوماً، اي قبل يوم 19 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. ويأتي هذا التحرك على خلفية المرسوم السلطاني الخاص بعملية البيع والشراء والتملك العقاري للعمانيين وغير العمانيين في مادته الأولى، والذي ينص على أن هناك بعض المناطق غير مسموح فيها بتملك غير العمانيين.

ويشمل القرار منع التملك لغير العمانيين في محافظة مسندم، والبريمي، والظاهرة، والوسطى، وظفار عدا صالالة، وفي مناطق ولاية لوى، وشناص، ومصيره، والجبل الأخضر، وجبل شمس، وأي جبال أخرى لها أهمية استراتيجية تحددها الجهات المختصة، إلى جانب الجزر والحارات الأثرية والقديمة المحددة من وزارة التراث والثقافة، إضافة إلى الأراضي الزراعية في جميع أنحاء السلطنة، والمواقع القريبة من القصور والجهات الأمنية والعسكرية التي تحددها الجهات المختصة.

وأكد مصدر حكومي كويتي رفض الكشف عن اسمه، لـ«العربي الجديد»، أن عدد العقارات المملوكة للكويتيين ويشملها القرار بلغت نحو 199 عقارا، يمتلكها 1061 مواطنا، بقيمة تقدر بنحو 290 مليون دولار، مشيرا إلى أن السفارة الكويتية في سلطنة عمان بادرت منذ اللحظة الأولى لصدور القرار بالتواصل مع المواطنين لإطلاعهم على المرسوم ومساعدتهم على نقل ملكية تلك العقارات إلى العمانيين.

ووفق المصدر، فإن قرار السلطات العمانية سيادي، ويحق لأي دولة اتخاذ القرارات التي تراها تراعي مصالحها الاقتصادية، مشددا على أن السوق العماني سيظل مهما للغاية بالنسبة للكويتيين، حيث إن هناك استثمارات ضخمة للمواطنين في غالبية المناطق العمانية التي لا يشملها القرار. من جانبه، قال الباحث الاقتصادي العماني علي الريامي إن سلطات بلاده منحت الأجانب مهلة ووقتا كافيا للتصرف في عقاراتهم في المناطق التي حددها المرسوم العماني ونقل ملكيتها إلى مواطنين عمانيين خلال مهلة أقصاها 19 نوفمبر المقبل، لافتا إلى أن القرار لا يشمل كافة المناطق العمانية ولكنه يشمل عددا محدودا من المناطق.

وأكد الريامي خلال اتصال مع «العربي الجديد»، أن سلطنة عمان ترحب بالاستثمارات الأجنبية وخصوصا الخليجية، مشيرا إلى أن المستثمر الكويتي دائما يحظى بترحيب خاص في سلطنة عمان، كما أن الكثير من المناطق التي شملها المرسوم السلطاني القاضي بحظر تملك غير العمانيين للأراضي والعقارات كان ممنوعاً التملك فيها من قبل.

وأضاف أن المناطق التي شملها المرسوم السلطاني لا توجد فيها استثمارات كبيرة للأجانب أو لمواطني مجلس التعاون الخليجي، حيث إن الاستثمارات الأجنبية بشكل عام تتركز في المناطق الاستثمارية التي توفرها سلطنة عمان، كما أكد أن السلطنة دائما توفر فرصا استثمارية آمنة في مختلف المحافظات.

وحسب بيانات رسمية، بلغ حجم التبادل التجاري بين الكويت وسلطنة عمان نحو 640 مليون دولار في العام الماضي، 2019، كما بلغ عدد الشركات الكويتية العاملة في السلطنة 522 شركة تعمل في مجالات عدة، مثل المقاولات والسياحة والطاقة والتجزئة والزراعة.

بدوره، قال الخبير الاقتصادي الكويتي علي الموسى، لـ«العربي الجديد»، إن القرار العماني لن يؤثر على مستقبل أو مجمل الاستثمارات الكويتية في سلطنة عمان.

وأشار الموسى إلى أن عدد الكويتيين الذين يمتلكون عقارات في المناطق التي شملها القرار محدود جدا، بالمقارنة مع المناطق الاستثمارية التي يسمح بشراء العقارات فيها وإقامة المشروعات الاستثمارية.

وأكد أمين سر اتحاد العقار في الكويت (مستقل)، قيس الغانم، أن سوق العقار العماني مميزا جدا، مشيراً إلى أن السلطنة قامت في الآونة الأخيرة بتطوير البنية التحتية وتشييد مناطق اقتصادية ومشروعات تنموية ضخمة.

اقبال كبير على شراء العقارات في عمان (فرانس برس)

أخبار العرب

بورصة لتداول السلع في مصر

أعلنت الحكومة المصرية عن تأسيس بورصة لتداول السلع، تستهدف في مرحلتها الأولى حصائل زراعية أساسية، معتبرة أن هذه الخطوة تهدف إلى حماية صغار المزارعين والمنتجين، بينما يتخوف كثيرون من أن تشهد مصر ارتفاعاً في أسعار السلع خلال السنوات المقبلة، حال تعرّض البلاد لنقص في مياه الري مع استمرار إثيوبيا في مل، سد النهضة، الذي يتوقع أن يحرم مصر من نحو ثلث الكميات التي كانت تحصل عليها، وفق دراسات متخصصة. وقالت وزارة التموين وبورصة مصر، في بيان مشترك، أمس، إنه سيتم طرح عدد من السلع في البورصة كمرحلة أولى في النصف الأول من العام المقبل 2021، وسيتداول في البورصة السلعية، بعض السلع الحاضرة القابلة للتخزين، مثل القمح والأرز والسكر والزيت، وفق إبراهيم عشماوي، رئيس البورصة السلعية. وقال محمد فريد، رئيس بورصة مصر، في البيان الصحافي، إن هناك «إمكانية لاستحداث عقود مستقبلية أو عقود خيارات على هذه السلع مستقبلا».

البحرين تقترض بأعلى فائدة خليجياً

أظهر مسح لـ«العربي الجديد» من خلال بيانات مصرفية رسمية، أن البحرين تقترض بأسعار فائدة هي الأعلى بين دول الخليج، رغم أن آجال الديون المطروحة تقل كثيراً، مقارنة بما تطرحه العواصم الخليجية الخمس الأخرى.

وأظهرت وثيقة صادرة عن أحد البنوك، التي ترتب طرح سندات لصالح البحرين، أمس، أن المملكة حددت سعراً استرشادياً أولياً لصكوك (ادوات دين) لأجل سبع سنوات بنحو 4,5%، وللسندات التقليدية لأجل 12 عاماً بنحو 5,75%. وتتجاوز أسعار الفائدة الاسترشادية على السندات البحرينية التي يصل أجل استحقاقها إلى 2032، سعر العائد على السندات التي سوقتها أبوظبي لأجل 50 عاماً في أغسطس/آب الماضي وتستحق عام 2070، والتي يبلغ عائدها 3% فوق عائد سندات الخزانة الأميركية، التي تحددت الشهر الماضي بنسبة 1,36% للديون لأجل 30 عاماً.

تقارير عربية

تمويل

السودان: الأجور والفيضانات تفجّر أزمة مالية حادة

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

تسببت الزيادة الكبرى والقياسية التي طبقتها الحكومة السودانية الانتقالية في الأجور بنسبة 569%، والتكلفة الباهظة لإعادة تعمير ما دمرته الفيضانات، في أزمة خانقة لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بسبب عدم توفر الموارد اللازمة لمقابلة هذه الالتزامات.

وكشف مسؤول رفيع بوزارة المالية، فضل عدم ذكر اسمه لعدم التخويل له بالتحدث لـ«الإعلام، لـ«العربي الجديد» عن «دخول الوزارة في حالة طوارئ منذ نحو أسبوعين لتجميع موارد كافية لسداد متبقي الرواتب للقوات النظامية وباقي الولايات السودانية، إلى 3 آلاف جنيه، لمقابلة الزيادات المضطردة في أسعار السلع بالأسواق وغلاء المعيشة، وارتفاع نسب التضخم المتصاعدة في البلاد.

وحسب بيانات رسمية زاد التضخم إلى 143,78% في شهر يوليو/ تموز الماضي، ما تسبب في صعوبة حصول محدودي الدخل على السلع الضرورية، فضلا عن تدهور قيمة العملة الوطنية التي بلغ سعرها في السوق الموازي خلال الأسبوع الحالي نحو 208 جنيهات للدولار الواحد، مقارنة بالسعر الرسمي الذي يحدده بنك السودان المركزي وهو 55 جنيهاً للدولار.

وقالت المديرة السابقة للأجور والمرتبات بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، أسماء مصطفى، لـ«العربي الجديد» إن قرار زيادة الأجور لهذا المستوى تم من غير دراسة أولية للتكلفة التقديرية للزيادة ووضع تحوطات لها في الموازنة كما كان يتم في السابق، مشيرة إلى أن بدء وزارة المالية في تطبيق هيكل الرواتب الجديد جعل من الزيادة حقا مكتسبا بعد صدورها بقرار رسمي وتم تنفيذها بالطرق السليمة.

ارتفاع التضخم إلى 143,78% في شهر يوليو الماضي

وقالت وزارة المالية إنها تعمل على استحداث موارد جديدة لتغطية عجز الموازنة وتمويل المرتبات، من خلال الصندوق السيادي المقترح للتصرف في الأموال والعقارات المصادرة من قبل لجنة إزالة التمكين وتفكيك نظام الإنقاذ من عناصر النظام البائد.

وقدرت قيمة مساهمة الأصول والمنقولات المستردة عبر لجنة إزالة التمكين بـ158 مليار جنيه، وهذا يفوق حجم المصروفات الحكومية في الموازنة المقدرة بنحو 128 مليار جنيه.

وأشار عضو اللجنة الاقتصادية بقوى الحرية والتغيير (قحت)، كمال كرار، بحديث لـ«العربي الجديد» إلى أن عدم صحة تقديرات الموازنة العامة للدولة لعام 2020 فيما يخص الإيرادات والإنفاق هو السبب الرئيس في مأزق زيادة الأجور الذي تقع فيه وزارة المالية خلال الوقت الحالي، والذي لن تتمكن من الخروج منه بخفض الأجور مرة ثانية.

وقال كرار إن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو ضرورة إجراء مراجعة سريعة للموازنة عبر زيادة الإيرادات العامة بما فيها موارد النقد الأجنبي عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على المؤسسات والشركات ذات الدخول العالية وإنشاء بورصة للذهب والمعادن المحاصيل للسيطرة على الصادر والوارد والنقد الأجنبي لمعالجة الصرف على الأجور.

وكشفت المدير العام للموازنة بوزارة المالية، نادية محمد عثمان، مؤخرا عن استدانة 68 مليار جنيه من بنك السودان المركزي خلال الـ6 أشهر الماضية لتغطية مرتبات العاملين بالدولة. وانتقد القيادي الاقتصادي، التجاني حسين، في حديثه لـ«العربي الجديد» مضاعفة وزارة المالية للرواتب بنسب قياسية دون توفر موارد حقيقية أو اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتثبيت الأسعار، مشيرا إلى أن وزير المالية لم يلتزم بما نص عليه برنامج الموازنة من زيادات متدرجة في الرواتب حتى تصل لنسبة 100% ولكنه تجاوزها، ولا سبيل للتراجع عن هذه الزيادات في الرواتب والتي تسبب السوق في امتصاصها مباشرة من خلال الارتفاع المضطرد في السلع الاستهلاكية الضرورية تزامنا مع إعلان الزيادات في الأجور.

وقدم وزير المالية المقال، إبراهيم البدوي، دفاعات عديدة لقراره بتنفيذ الهيكل الراتبي الجديد للعاملين في الدولة بأنه يسهم في تحريك الاقتصاد الوطني، ويخفف حدة التضخم، مبيناً أن سبب ارتفاع التضخم هو زيادة الكتلة النقدية بصورة مضاعفة منذ عام 2016، مؤكداً أن زيادة الأجور ستكون أداة لمعالجة الكساد الاقتصادي الذي برز عقب جائحة كورونا.

ودشنت الحكومة ، أول من أمس، برنامج سلعتي، والذي يهدف إلى تخفيض أسعار 18 سلعة استهلاكية بنسبة 20 إلى 40 في المائة.

وتُشرف وزارة التجارة والصناعة، عبر شركة السلع الاستهلاكية، على البرنامج وتموّله وزارة المالية، ويتم البيع المباشر عبر الجمعيات التعاونية المنتشرة في كل ولايات السودان والمسجلة بموجب القانون. وما يزيد من الأزمة المالية في السودان الفيضانات التي تسببت في خسائر مادية فادحة. وقدر الخبير الاقتصادي، عادل عبد المنعم، في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد»، تكلفة إعادة إعمار ما دمرته السيول والفيضانات في السودان بمليارى دولار منها خسائر زراعية وسكنية وفي البنية التحتية، مشيرا إلى تضرر أكثر من نصف مليون فدان زراعي من تبعات الفيضانات.

أرمات معيشية عديدة تغرق السودانيين (محمود حجاج/الأناضول)

الجزائر

حشد الأملاك الوقفية لجذب الاستثمارات

الجزائر ـ **حمزة كحال**

أعطت الحكومة الجزائرية الضوء الأخضر للمستثمرين المحليين والأجانب، للاستثمار في الأملاك الوقفية (عمل خيري تبرعي يحول بموجبه الانتفاع العام)، في أول سابقة تاريخية بالبلاد، تحت ضغط نقص الموارد المالية وانكماش الاقتصاد، وذلك بموجب دفتر أعباء صادر عن الحكومة، يحدد شروط وكيفيات استغلال كافة الأملاك الوقفية العقارية العامة المبنية أو غير المبنية، الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.

وتقول الحكومة في باب «عرض الأسباب» في دفتر الأعباء، إن «الهدف من قرار فتح مجال استغلال العقارات الوقفية لإنجاز مشاريع استثمارية، هو جرد وإحصاء هذه الأملاك وتنميتها وفقا لإرادة الواقف (المتبرع) وطبقا لمقاصد الشريعة الإسلامية في مجال الأوقاف، والتي تتم بموجب عقد إداري بين السلطة المكلفة بالأوقاف والمستثمر، ويمكن للأشخاص الطبيعيين أو عن حرب الخليج الأولى، التي اندلعت عام 1991 عقب احتلال العراق للكويت. وترفض بغداد الاعتراف بنحو 40 مليار دولار قيمة الديون السعودية عن الأسلحة والدعم الذي حصل عليه نظام صدام حسين السابق، خلال الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي. ولم يقر العراق حتى الآن موازنة لعام 2020، بسبب تراجع الإيرادات المالية إثر تدني أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعة للقانون الجزائري، الترشح للاستفادة من العقارات الوقفية الموجهة للاستثمار قصد استغلالها».

ويشمل المرسوم الوزاري الأراضي غير المبنية، الموجهة لاستقبال المشاريع الاستثمارية، العقارات المبنية الجاهزة، العقارات المبنية التي تحتاج إلى إعادة تهيئة أو توسعة أو إدخال تحسينات عليها أو هدم بغرض إعادة البناء أو تغيير في استعمالها الأولي لاستقبال المشاريع الاستثمارية. وفي جميع الحالات، تدمج مرافق المشروع الاستثماري ضمن العقارات الوقفية العامة.

ويحدد القرار الحكومي مدة استغلال العقارات الوقفية الموجهة للاستثمار بفترة أدناها 15 سنة، وأقصاها 30 سنة قابلة للتجديد، على أساس المردودية الاقتصادية للمشروع الاستثماري.

وخلال مرحلة الاستغلال، يتم تسديد نسبة مئوية من رقم الأعمال، تتراوح بين 1 و8 بالمائة على أساس المردودية الاقتصادية للاستثمار والأثر الإيجابي، حيث يسدد المستثمر المستحقات المالية المتعلقة بالإيجار وبالنسبة المئوية من رقم الأعمال إلى حساب خزينة الأوقاف.

ويؤكد دفتر الشروط الذي يحدد البنود والشروط المطبقة، على استغلال العقارات الوقفية العامة الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية عن طريق تقديم العروض، وعلى وجوب احترام المستثمر تخصيص العقار الوقفي واستعماله فقط للأغراض المحددة.

ويجب أن يكون المشروع الاستثماري مطابقا لأدوات التهيئة والتعمير والقواعد العامة للعمران وحماية التراث الثقافي وقواعد النظافة وحماية البيئة، وموافقا للضوابط الشرعية المحددة في أحكام الشريعة الإسلامية. ويجب ألا يخل المشروع الاستثماري، بأي حال من الأحوال، بقواعد الأمن والنظام العام والسكينة والصحة العموميتين.

وإذا لم يتمكن المستثمر من إتمام المشروع في الأجل المحدد في العقد، وبعد دراسة المبررات المقدمة، يمكن للسلطة المكلفة بالأوقاف منحه آجلا إضافيا يراوح بين سنة و3 ثلاث سنوات، حسب طبيعة المشروع وأهميته، بموجب ملحق للعقد.

وتكشف آخر عملية مسح قامت بها إدارة الأوقاف الجزائرية في أواخر سنة 2019، اطلعت عليها «العربي الجديد»، أن أوقاف الجزائر متنوعة، لكن تغلب عليها العقارات السكنية التي شكلت نسبة 60,20 بالمائة من مجموع الأملاك الوقفية. ويضم هذا الصنف 1376 محلا تجاريا و5537 سكنا (فيلات وشقق)، تليها الأوقاف من صنف الأراضي البيضاء الخالية من أي نشاط وعددها 754 قطعة، تليها الأراضي الزراعية التي وصلت نسبتها إلى 7,12 بالمائة و655 قطعة أرض، ثم الحمامات بنسبة 6,09 بالمائة، والباقي مكتبات وحظائر للسيارات ومقابر. وظل ملف «الأملاك الوقفية» من الملفات المغلقة التي رفضت مختلف الحكومات المتعاقبة فتحه لحساسية ورقة «الدين» في الجزائر، كباقي الدول العربية والإسلامية، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر منذ 2014، دفعت السلطات في الجزائر إلى مراجعة «عقيدتها الاقتصادية» وإعادة رسم «الخطوط الحمراء» مجددا، وذلك لمواجهة مخلفات أزمة النفط.

وحسب الخبير في الاقتصاد الإسلامي فارس مسدور، فإن «العديد من التساؤلات تطرح عند الحديث عن الأوقاف الجزائرية، تتمحور في مجملها حول الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الأوقاف في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، إلا أن الواقع الذي يطرح نفسه هو أن الأوقاف ليس لها ذلك الدور الذي كان يرجوه الواقفون لأموالهم، اللهم إلا الدور الديني بكل جوانبه الوعظية والتعليمية وفق الأساليب التقليدية».

وأضاف الخبير الجزائري، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «هذه الخريطة الوقفية ورغم كبرها إلا أنها لم تدر على الخزينة العمومية أي دينار، بالعكس كلفها فاتورة إضافية جراء حراستها والاعتناء بها».

وقال مسدور إن «الفراغ القانوني جعل هذه الأوقاف تتحول بمعظمها إلى خراب، عوض أن تكون مصدرا للأموال ومناصب الشغل».

ديون العراق تتجاوز 133 مليار دولار

قال وزير المالية العراقي علي علاوي، إن حجم الدين الخارجي لبلاده بلغ 160 تريليون دينار (نحو 133 مليار دولار).

وأضاف الوزير أمام البرلمان في جلسة لمناقشة الموازنة، أول من أمس، أن «حجم الدين الكلي يشكل 80 إلى 90 بالمائة من الناتج الوطني العراقي». وأوضح أن 40 مليارا من الدين الخارجي، هي للكويت والسعودية، تعويضات

أخبار العالم

تباطؤ نمو التضخم في الصين

تباطأ نمو مؤشر أسعار المستهلكين (التضخم) السنوي في الصين، إلى 2,4 بالمائة خلال أغسطس/آب الماضي، نزولا من 2,7 بالمائة في يوليو/تموز السابق له. وعلى الرغم من تباطئه، إلا أن مؤشر أسعار المستهلكين في السوق الصينية، يعكس تحسنا في الطلب على الاستهلاك بشكل تدريجي، في مؤشر على زيادة الطلب المحلي على الاستهلاك. وقالت مصلحة الدولة للإحصاء، في الصين، أمس، إن التضخم على أساس شهري نما بنسبة 0,4 بالمائة خلال أغسطس مقارنة بالشهر السابق له. وارتفعت أسعار المواد الغذائية، التي تمثل ما يقرب من ثلث مؤشر أسعار المستهلكين في الصين، بنسبة 1,4 بالمائة خلال الشهر الماضي على أساس شهري، وبنسبة 11,2 بالمائة على أساس سنوي.

تسهيل التجارة بين تركيا والهند

تسعى تركيا عبر اتفاق نوايا حسنة وُقع مؤخرا، بين مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية (DEIK)، مع أحد المصارف، لتسهيل وتحسين العلاقات التجارية والاستثمارية بين تركيا والهند. رئيس مجلس العمل التركي الهندي التابع لمجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي، توفيق دونمز، قال إنهم يهدفون عبر اتفاقية النوايا الحسنة الموقعة بين المجلس وبنك الإمارات دبي الوطني، إلى تسهيل وتحسين العلاقات التجارية والاستثمارية مع الهند. وفي حديثه لـ«الأناضول»، قال دونمز: «الهند تعاني من بعض المشاكل مثل بقية الدول بسبب جائحة كورونا، لكنها تمر بفترة انتقالية يسيرة من خلال اقتصادها القائم على الزراعة والاكتفاء الذاتي، وتعدادها السكاني الحيوي».

تقرير

تواجه حملة ترامب أزمة مالية ربما ستضطره إلى دفع مائة مليون دولار من أمواله الخاصة، خلال الأسابيع التي تبقت على الانتخابات. وحتى الآن، صرفت حملة ترامب نحو 800 مليون دولار، ولكنه رغم هذا الإنفاق الضخم لا يزال خلف منافسه الديمقراطي جو بايدن في استفتاءات الرأي

زيادة كلفة الانتخابات الأميركية

حملة ترامب تواجه أزمة تمويل ويلجأ إلى ماله الخاص

ترامب يخاطب الجماهير في ولاية ويسكنسن في الوسط الغربي بأميركا (Getty)

واشنطن ـ العربي الجديد

ربما ستكون حملة الانتخابات الرئاسية في أميركا، خلال العام الجاري، مختلفة نوعياً من حيث المضامين السياسية والعرقية والكلفة المالية المرتفعة التي تفرضها جائحة كورونا على الاتصال الجماهيري المباشر. وحتى الآن، فاق حجم الإنفاق على الدعاية الانتخابية كثيرا ما تم صرفه على الحملات الرئاسية السابقة. وبينما ارتفع حجم التمويلات التي جمعتها الحملة الانتخابية لمرشح الحزب الديمقراطي جو بايدن، خلال شهر أغسطس/آب، إلى 364,5 مليون دولار، تواجه حملة الرئيس دونالد ترامب أزمة في التمويلات، وربما سيضطر إلى ضخ مائة مليون دولار من أمواله الخاصة في الأسابيع المتبقية على الانتخابات، وذلك وفقاً لما ذكرته يوم الثلاثاء نشرة «ذا هيل» في واشنطن، التي تعنى بأخبار البيت الأبيض والكونغرس. وحسب بيانات لجنة الحزب الجمهوري القومية، فإن حملة ترشيح ترامب أنفقت حتى الآن نحو 800 مليون دولار في الإعلانات الدعائية، وهو مبلغ يفوق ثلثي المبلغ الذي جمعه في حملته الانتخابية في عام 2016 .

وحتى الآن، أمام ترامب فترة 60 يوماً من موعد الانتخابات في الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. وهو ما يعني أنه يحتاج إلى ضخ المزيد من الأموال، في وقت يمتنع فيه العديد من كبار أثرياء الحزب الجمهوري عن التبرع بأموال جديدة، خاصة مليارديرات النفط الصخري المتذمرين من الدمار الذي حدث للصناعة النفطية بعد انهيار الأسعار إلى أقل من صفر لأول مرة في التاريخ، والمليارديرات الذين لهم مصالح واسعة من التصنيع في المكسيك وضربها الرئيس ترامب بعد إلغاء اتفاقية النافتا. وكان الرئيس الأميركي قد ضخ 66 مليون دولار في الحملة الانتخابية التي حملته إلى البيت الأبيض في عام 2016. ويعتبر تيم مورتاف، المتحدث باسم حملة ترامب، أن الحزب جمع تبرعات قياسية، ولكن ربما سيكون أمام الحملة صرف الكثير على الإعلانات، وسط العداءات العديدة التي خلقها ترامب خلال الأربع سنوات التي حكم فيه الولايات المتحدة. وربما لن يكون المال وحده قادراً على كسبه هذه الانتخابات التي يواجه فيها خصومات جمة. بدليل أن المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون أنفقت في حملتها الرئاسية أكثر من ترامب في الانتخابات الماضية وخسرت الانتخابات أمامه. وأنفقت حملة هيلاري كلينتون نحو 1,18 مليار دولار في انتخابات عام 2016، بينما أنفق ترامب 616,5 مليون دولار. يُذكر أن إجمالي الأموال التي أنفقت على حملة الانتخابات الرئاسية في عام 2016 بلغت 2,4 مليار دولار. وهذا المبلغ يشتمل على كلف الانتخابات الأولية لاختيار المرشح الجمهوري. وعلى الرغم من أن ترامب سجل للانتخابات الرئاسية في أول يوم من دخوله البيت الأبيض وكانت لدى اللجنة القومية للحزب الجمهوري وقتها نحو 200 مليون دولار، إلا أن الإنفاق المكثف على الدعاية خلال الشهور الخمسة الأخيرة قد أدى إلى صرف جل المبالغ، من دون أن ينعكس هذا الصرف على تحسّن شعبيته في استفتاءات الرأي، إذ أنه لا يزال أقل من منافسه بايدن بعشر نقاط، حسب استطلاعات الرأي. كما أدى هذا الإنفاق الكبير إلى انتقادات وسط أعضاء الحزب الجمهوري لإدارة الحملة الانتخابية واتهامها بالتبذير وعدم الكفاءة. في هذا الصدد، قال عضو الحزب الجمهوري، إد روليتغز، «إذا كانت إدارة الحملة الانتخابية قد أنفقت 800 مليون دولار ولا يزال ترامب خلف منافسه بـ10 نقاط، فهنالك أسئلة عديدة يجب أن توجه لها».

يُذكر أن لجنة الحزب الجمهوري قد سددت كلف الدعاوى القضائية التي رُفعت ضد ترامب والبالغة نحو 21 مليون دولار منذ بداية عام 2019، وذلك وفقاً لتقرير في قناة «سي أن أن» الأميركية.

واستعدى ترامب، خلال فترته الرئاسية، كبار رجالات الإعلام في الولايات المتحدة ومؤسساتها الإعلامية العريقة، وعلى رأسهم بوب وود وارد، الصحافي العريق في صحيفة واشنطن بوست، الذي سبق أن كشف عبر سلسلة من المقالات الاستقصائية فضيحة «ووتر غيت» التي أجبرت الرئيس ريتشارد نيكسون على الاستقالة في عقد السبعينيات. ويخطط بوب وود وارد لإصدار كتاب عن الرئيس ترامب بعنوان «ذا ريدج»، أي «الغضب»، ربما سيكشف فيه الكثير من إسقاطات ترامب. كما كتب الصحافي المشهور جيفري غولد بيرغ سلسلة مقالات في «أتلانتك» رسم فيها صورة بشعة لترامب على أنه سياسي قزم لا يحترم الجندي الأميركي. ويلاحظ أن ترامب خلق عداوات مستفحلة مع العديد من رؤساء الشركات الأميركية، مثل مؤسس شركة أمازون، ومالك صحيفة «واشنطن بوست»، جيف بيزوس، ضمن حملة تصفية الحسابات العنيفة مع العديد من ملياردريات أميركا الذين كان يناصبهم العداء حتى قبل ترشحه للرئاسة، أو الذين أزعجتهم تعليقاته غير المنضبطة بشأن الصين والمكسيك والعديد من حلفاء أميركا في التجارة، مثل اليابان وأوروبا. وبناءً على هذه العداءات، ألقى العديد من الملياردريات ورؤساء الشركات الكبرى بثقلهم المالي وراء حملة المرشح الديمقراطي بايدن، خاصة شركات التقنية الأميركية الكبرى المتضررة بشكل مباشر من سياسات ترامب تجاه الصين. كما يرى العديد من خبراء الحملات الانتخابية أن الأموال التي جمعتها منظمات محاربة العنصرية والتي قاربت المليار دولار، ربما تستخدم ضده خلال هذه الحملة الانتخابية.

زيادة انعدام اليقين

من المتوقع ان يؤدي التصويت بالبريد إلى تأخر إعلان نتائج انتخابات الرئاسة الاميركية بعد انتهاء الاقتراع. ويرى مصرف مورغان ستانلي الاميركي ان ذلك سيؤدي الى زيادة انعدام اليقين بين المستثمرين والاقبال على سوق السندات. واوضح المصرف، حسب ما ذكرت وكالة بلومبيرغ، ان التصويت بالبريد قد يؤدي الى التحول عن مصطلح عشية يوم الانتخابات الى اسبوع او حتى شهر الانتخابات في اسواق المال، وربما يقود ذلك الى زيادة عمليات التحوط.

الدعاوى القضائية ضد ترامب كلفت الحزب الجمهوري 21 مليون دولار

آمال روسية باستكمال «السيل الشمالي-2»

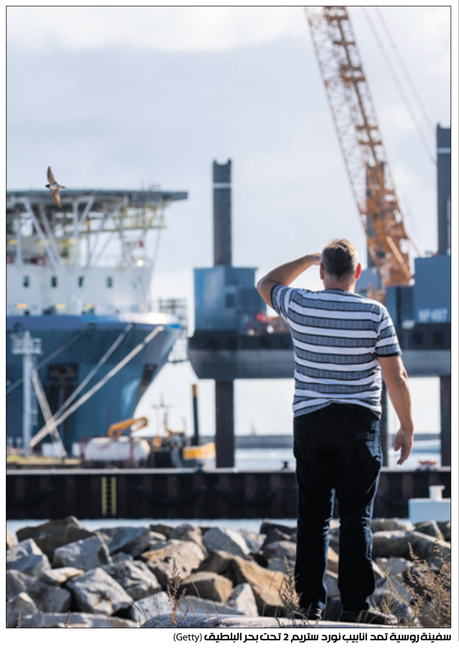
سفينة روسية تمد أنابيب نورد ستريم 2 تحت بحر البلطيق (Getty)

لا تبدو ميركل متحمسة لفرض عقوبات على مشروع الغاز الروسي نوردستريم 2 بعد حادثة تسميم نافالني

موسكو ـ رامي القليوبي

ما كان لإعلان برلين عن التأكد من رواية تسميم المعارض الروسي، مؤسس «صندوق مكافحة الفساد» أليكسي نافالني، بغاز أعصاب من مجموعة «نوفيتشوك» أن يمر دون أن تتفاعل في الدول الغربية الأصوات المطالبة بتعليق تنفيذ مشروع «السيل الشمالي-2» لنقل الغاز الروسي إلى ألمانيا.

ومع ذلك، لا تبدي السلطات الألمانية بقيادة المستشارة أنجيلا ميركل حتى الآن توجهاً قوياً لربط تسميم المعارض الروسي الأبرز بمصير «السيل الشمالي-2» الذي سيتيح بعد تشغيله نقل 55 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الروسي إلى ألمانيا عبر قاع بحر البلطيق. وفي الوقت الذي رأى الناطق باسم الرئاسة الروسية ديمتري بيسكوف، أمس الأول الثلاثاء، أنه لا داعي لمناقشة مصير «السيل الشمالي-2» على المستوى السياسي كونه مشروعاً تجارياً دولياً، أعربت ميركل عن عزمها على تنسيق أي أعمال ضد روسيا مع الشركاء الأوروبيين مع استبعاد احتمال الرد أحادي الجانب، وفق ما ذكرته وكالة «بلومبيرغ» الأميركية. ومع ذلك، فتحت ميركل مجالاً لاتخاذ إجراءات تتعلق بـ«السيل الشمالي-2»، مؤكدة في الوقت نفسه أنها لم تتخذ قراراً.

وهذه ليست أول مرة يصطدم فيها «السيل الشمالي-2» بعقبات جيوسياسية، فقد واجه المشروع العديد من العقبات، من بينها تأخر الدنمارك في منح تصريح لمد الخط عبر مياهها الإقليمية قبالة جزيرة بورنهولم في بحر البلطيق، كما واجه فرض عقوبات أميركية أدت في نهاية العام الماضي إلى تعطل مد أنابيب الخط، ووصولاً إلى قضية نافالني، وهو ما ينذر بعدم استكمال المشروع قبل نهاية العام الحالي.

ومع ذلك، يتوقع نائب مدير صندوق أمن الطاقة الوطني في موسكو، أليكسي غريفاتش، ألا تؤدي قضية نافالني إلى تعطل إكمال مشروع «السيل الشمالي-2»، كون ذلك يتعارض مع المصالح الألمانية والأوروبية من جميع النواحي، وفق اعتقاده. ويقول غريفاتش، في حديث لـ«العربي الجديد»: «من وجهة نظري، لا يلبي العدول عن استكمال المشروع مصالح ألمانيا والاتحاد الأوروبي لا اقتصادياً ولا سياسياً».

وحول طبيعة الإجراءات المتوفرة بين أيدي الحكومة الألمانية لتعطيل المشروع، يضيف غريفاتش: «بالطبع، يمكن اللجوء إلى حيلة ما، مثل سحب التراخيص، ولكن الخسائر الاقتصادية والسياسية سيضاف إليها في هذه الحالة إلحاق ضرر بسمعة البلاد، ما يعني تكبد خسارة ثلاثية من أجل ذريعة مشكوك فيها».

ورغم حديث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وغيره من المسؤولين الروس عن تشغيل «السيل الشمالي-2» في الربع الأخير من العام الحالي أو الربع الأول من العام المقبل، إلا أن صحيفة «كوميرسانت» الروسية ذكرت أن سفينة «الأكاديمي تشيرسكي» الروسية لمد الأنابيب لا تملك المعدات اللازمة، كما أنه لم يتم تحويلها للتحديث مثلما تردد سابقاً. ولفتت الصحيفة، مطلع الأسبوع الجاري، إلى أن اقتراب موسم العواصف يبحر البلطيق سيزيد من صعوبة تنفيذ الأعمال.

ومع ذلك، أشارت «كوميرسانت» إلى أن التأخر في تشغيل «السيل الشمالي-2» لن يشكل مشكلة كبيرة لعملاق الغاز الروسي «غازبروم» لجهة الوفاء بعقود توريد الغاز إلى أوروبا.

وتبلغ الطاقة الإجمالية لخطوط «السيل الشمالي-1» و«يامال - أوروبا» والأنبوب الثاني من «السيل التركي»، نحو 300 مليون متر مكعب يومياً، بالإضافة إلى حوالي 123 مليون متر مكعب يمكن ضخها عبر أوكرانيا بموجب عقد ترانزيت الغاز، وإمكانية سحب ما لا يقل عن 45 - 50 مليون متر مكعب من الغاز يومياً من المستودعات داخل أوروبا. ولما كانت احتياجات الاتحاد الأوروبي من الغاز تبلغ في فترات الذروة 463 مليون متر مكعب يومياً، فإن الإمكانيات الحالية تتيح تلبيتها حتى من دون «السيل الشمالي-2».

وكانت وكالة «بلومبيرغ» قد ذكرت، في الأسبوع الماضي، أن الكتلة الحاكمة في ألمانيا لن تدعم على الأرجح التخلي عن «السيل الشمالي-2» في ظل دعم قطاع الصناعة الذي يحظى به المشروع، والعلاقات الروسية الألمانية العميقة واضطرار السلطات الألمانية لدفع تعويضات للشركات المشاركة في المشروع في حال العدول عنه. كما أن السيل الشمالي يعد من مشاريع الطاقة الاستراتيجية في ألمانيا التي يعتمد اقتصادها على التصنيع.

العقبات تتزايد أمام تنفيذ مشروع الغاز الروسي للألمانيا

هل بدأت فقاعة وول ستريت؟

نيويورك ـ العربي الجديد

تشهد بورصة «وول ستريت» عملية تصحيح حادة قبل 60 يوماً من الانتخابات الرئاسية ربما تؤشر إلى حدوث انفجار تدريجي في «فقاعة الأسهم» التي واصلت الارتفاع المتواصل منذ نهاية شهر إبريل/نيسان الماضي، متجاهلة الأداء الاقتصادي في الولايات المتحدة بحسب سماسرة.

وخسرت كبرى شركات التكنولوجيا الأميركية، بما في ذلك «أبل» و«أمازون»، أكثر من تريليون دولار في ظل موجة هبوط قيمة الأسهم التي تشهدها «وول ستريت» في الفترة الراهنة.

وانهت المؤشرات الرئيسية للبورصة الأميركية تعاملات يوم الثلاثاء على انخفاض، وذلك للجلسة الثالثة على التوالي، وسط عمليات بيع مكثفة في أسهم شركات التقنية، والتي كانت المحرك الرئيسي لارتفاع البورصة الأميركية، في ظل حالة عدم اليقين بسبب أزمة فيروس كورونا. وأغلق المؤشر «داو جونز» الصناعي التعاملات على انخفاض نسبته 2,25%، بينما هبط المؤشر «ستاندرد آند بورز 500» بنسبة 2,78%، في حين أغلق المؤشر «ناسداك» المجمع على تراجع نسبته 4,11%، ليرتفع إجمالي خسائر المؤشر إلى 10% منذ الأسبوع الماضي.

وبحسب صحيفة «فايننشيال تايمز» البريطانية، يرى المستثمرون أن أسهم التقنية مقومة بأعلى من سعرها الحقيقي، وبالتالي يخوفون من تكبد خسائر كبرى وسط توقعات أن تخسر بعضها نسباً كبيرة.

شركات التقنية الأميركية الكبرى خسرت أكثر من تريليون دولار

أبل أطلقت النسخة الجديدة من آي فون في إبريل الماضي بالصين (Getty)

وقال خبير الاستثمار بصندوق فانغارد، البكسس غري، للصحيفة البريطانية، إن هناك تبايناً بين أداء الاقتصاد وبين أسعار الأسهم، وهذا العامل جعل المستثمرين يشعرون بأن الأسهم ربما لن تتمكن من الحفاظ على قيمها في المستقبل. كما يقلق المستثمرون كذلك من كثافة الصفقات في سوق الخيارات، خاصة تلك التي نفذها صندوق «سوفت بانك» الياباني. وكان الصندوق قد خسر نحو 5% من قيمته في تعاملات يوم الثلاثاء.

على صعيد كبرى شركات التقنية، شركة أبل، وفقاً لشبكة «سي أن بي سي» فإن عدة جلسات تداول مخيبة للآمال كلفت شركة «أبل» نحو 325 مليار دولار، أي أن قيمة الشركة السوقية انخفضت بمقدار 325 مليار دولار.

وحذرت مؤسسة الخدمات المالية والمصرفية «غولدمان ساكس» عملاءها من أن شركة «أبل» قد تخسر ثلث قيمتها السوقية خلال الأشهر الـ12 المقبلة.

وتعاني أبل من خسارة جزء من مبيعاتها في السوق الصيني خلال العام الجاري بسبب حظر الولايات المتحدة العديد من شركات التقنية الصينية، بينما تراجعت القيمة السوقية لشركة «أمازون»، التي شهدت ازدهاراً في المبيعات خلال جائحة كورونا بنحو 191 مليار دولار، بينما تراجعت القيمة السوقية لـ«مايكروسوفت» بواقع 219 مليار دولار، أما «ألفابت» فقد هبطت بواقع 135 مليار دولار، بينما خسرت «فيسبوك» 89 مليار دولار.

وكانت شركة «تسلا» ضمن الخاسرين، إذ عانت شركة صناعة السيارات الكهربائية من أسوأ خسارة في يوم واحد في تاريخها أول من أمس الثلاثاء، بعدما انخفض سهمها بأكثر من 21% وخسرت نحو 80 مليار دولار من قيمتها السوقية، وخلال الجلسات الثلاث الماضية تراجعت القيمة السوقية للشركة بنحو 109 مليارات دولار.

رؤية

ازدواجية أردنية حرجة

جواد العناني

في قصة الكاتب والروائي الأميركي، ماريو جيانلويجي بوزو (Puzo) الشهيرة «العرّاب» (Godfather)، نعلم أن الدُّون، أو العرّاب، ينتزع من ضحاياه القبول بما يريده منهم، لأنه يعطيهم عرضاً لا يستطيعون رفضه. ومن الأمثلة على ذلك أن يطلب من ضحيته «إما أن توقع على هذا التنازل بقلمك، أو أن أملأ هذه الورقة برذاذ مخك، بعدما أطلق الرصاص على رأسك»...

هذا الوقت الذي تتعرّض له دول نامية كثيرة من القوى المتنمّرة الدولية أو الإقليمية هو ما سمّاه القاصّ الأميركي جوزيف هيلر «كاتش. 22»، أو «صيد. 22»، كما اجتهد بعضهم في ترجمته إلى العربية، وهو أن تضع الشخص بين خيارين، أحلاهما مُرٌّ.

يتصرّف الأقوياء، في هذا الزمن كرؤساء عصابات، يديرون الأمور على أساس أن كل ما يطلبونه يجب أن يكون مُجاباً، وأن من يتلكأ أو يرفض القبول يكون جزاؤه الحصار، أو حجب المساعدات، أو توريطه في مشكلات تدفعه إلى الرجاء من أجل العودة إلى ما كانت الأمور عليه. ولذلك، هم يضعونه في خانةٍ ضيقةٍ ليس أمامه إلا أن يقبل أو يرفض بدون خيارات أو فسحة زمنية تسمح للمستهدَف بالمناورة. على الصعيد المحلي، يواجه الأردن حالة «صيد. 22» في مواجهة فيروس كورونا، فالمسؤولون الصحيون قد استمرأوا القوة التي منحت لهم في الأشهر السبعة الأخيرة، وتعوّدوا على قانون الدفاع لفرض كلمتهم، وصاروا لا يقبلون أي رأي آخر. وفي المقابل، يريد بعض المسؤولين في القطاعات الأخرى وغالبية الناس والقطاع الخاص إلغاء فكرة الحظر، واستبدالها بمبدأ الانفتاح في السوق وفي المناطق الحدودية والمطارات، وفي إعادة فتح المدارس والجامعات.

ثمن اقتصادي باهظ

ويجد الأردن في حرصه على صحة مواطنيه ونظافة مجتمعه من حالات كورونا أنه يدفع ثمناً اقتصادياً باهظاً فوق الثمن الذي تحمّله. وإذا استمر الحال على حاله حتى نهاية العام، فسيصبح الوضع الاقتصادي للأردن كارثياً، فنسبة البطالة سوف تصل إلى حدود 28%، والعجز في الموازنة العامة للدولة قد يصل إلى 20% من حجم الموازنة، وسترتفع نسبة الدين العام إلى 110% من الناتج المحلي الإجمالي على الأقل، وستصل نسبة الفقر إلى 25%، وسيهبط معدل دخل الفرد عن عام 2019 بنسبة 8%، وسيهبط الناتج المحلي الإجمالي إلى سالب 5,5%. وتقلق هذه الحقائق المسؤولين بالقدر الذي تقلق المستثمرين والتجار والزّراع والصناعيين، والقلقين خشية من الضغوط السياسية التي قد تمارس ضد الأردن.

وأمام حالة الوضع الاقتصادي الدقيقة، تزداد الضغوط على الأردن من أجل أن يتخذ موقفاً أكثر مرونة تجاه نيات إسرائيل بضم أراض فلسطينية تحت سيادتها، ما يقلل من فرص قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، وما يضيف ضغوطاً على الأردن، ليغير موقفه تجاه استيعاب أعداد أكبر من الفلسطينيين الذين ستُمارس إسرائيل عليهم قانون يهودية الدولة، وغيرها من الأعذار الأمنية، حتى يصبح الأردن كُحُكماً الوطن البديل. وهذا هو موقف الحكومة الإسرائيلية الحالية بقيادة بنيامين نتنياهو، وموقف المتشددين اليهود، وموقف كثيرين من أنصار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، وموقف أنصاره من المتدينين المتصهينين.

تصاعد الضغوط على المملكة

وبسبب موقف بعض الدول العربية المعلنة أو المعلومة من دون إعلان، تتصاعد الضغوط على الأردن، بتهديده إن أبدى امتعاضاً بحرمان أبنائه من فرص العمل في هذه الدول، ومن الاستثمارات والمساعدات القادمة منها. والكل يعلم أن الموقفين، الأردني والفلسطيني، متساندان، ويدعم أحدهما الآخر. وكثيرون من الأردنيين العاملين في دول الخليج هم من أصول فلسطينية، وعودتهم حالياً إلى الأردن سوف تصبّ في خانة الوطن البديل الذي لا يرضى به كل أبناء الشعب الأردني.

ولذلك، يوضع الأردن أمام خياراتٍ صعبةٍ في رزقه واقتصاده، ويتعرّض لضغوط دولية وإقليمية تجعل أي خيار يقبل به صعباً، ومُرّاً كالعلقم.

وأمام هذه الخيارات الصعبة، ترى أن الأردن يسعى من أجل تحسين فرصه في كل من سورية والعراق، وهما شريكاه التاريخيان بحكم الجوار والنسب والعلاقات الطويلة. ولكن الولايات المتحدة تخرج علينا بـ« قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين» (Ceaser Act) الذي دخل حيز التنفيذ في 17 يونيو/حزيران الماضي ويعاقب كل من يتعامل مع المؤسسات العامة وشخصيات كثيرة عامة في سورية. وكذلك نرى أن جهات عديدة في العراق تثير الشغب ضد الأردن، ولكن الفرص هنا كبيرة. وقد ترأس الملك الأردني عبدالله الثاني قمة قصيرة مع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ورئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، يوم 26 أغسطس/آب الماضي، من أجل إيجاد جبهة موحّدة تخفّف عن الأردن موقعه في زاوية حادّة من الخيارات الصّعبة.

سياسة الصمت

أمام كل هذه القضايا المعقدة، تفضّل السياسة الأردنية حالياً الصمت على الكلام، والكتمان على الإفصاح، والانتظار قبل القرار، حتى يحكم على محصلة اتجاه الأحداث، ولكي يستطيع الأردن حينئذ اتخاذ القرار الصحيح. وهذا بحد ذاته يقلق أردنيين كثيرين لا يدرون ما إذا كان سيُفْرض حظر يوم الجمعة المقبل، أو إذا كان المطار سيفتح أم لا، أو إذا كانت الانتخابات التشريعية سوف تجرى، أو إذا كانت الحكومة ستبقى أم سترحل مع مجلس النواب، أو ماذا سيحصل مع مجلس الأعيان الذي تنتهي مدته يوم 26 سبتمبر/أيلول الجاري، أو إذا كان الرئيس الأميركي دونالد ترامب سيخسر أمام جو بايدن الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها يوم 3 نوفمبر المقبل، أم لا، أو إذا كانت حرب ستقوم، أو أن ترفع القيود عن سورية أم ... أم ... أم ...

كل هذا الغموض يزيد الأمور تعقيداً على تعقيد.